مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: مستوى الاستقرار في الاقتصاد الفلسطيني وأثره على مستوى الهشاشة في المجتمع الفلسطيني
اسم الكاتب: معن أحمد فوزي سلحب
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/3797
تاريخ الاسترداد: 2026/04/17 14:21 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Research Paper

Level of Stability in the Palestinian Economy and its Impact on the level of Fragility in Palestinian Society

Maen A. F. Salhab

Researcher in Sustainable Development / Director of the Statistical Yearbooks Department - Palestinian Central Bureau of Statistics

Journal of
TANMIYAT AL-RAFIDAIN
(TANRA)
A scientific, quarterly, international, open access, and peer-reviewed journal

Vol. 41, No. 135
Sep. 2022

© University of Mosul | College of Administration and Economics, *Mosul, Iraq.*

TANRA retain the copyright of published articles, which is released under a "Creative Commons Attribution License for CC-BY-4.0" enabling the unrestricted use, distribution, and reproduction of an article in any medium, provided that the original work is properly cited.

Citation: Salhab, Maen A. F., (2022)." Level of Stability in the Palestinian Economy and its Impact on the level of Fragility in Palestinian Society". ***TANMIYAT AL-RAFIDAIN***, 41 (*135*), 354 -372, https://doi.org/10.33899/tanra.2020.165650

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

Corresponding author: Maen A. F. Salhab, Palestinian Central Bureau of Statistics
maen@pcbs.gov.ps, maen_1975@yahoo.com

DOI: https://doi.org/10.33899/tanra.2022.175542

Article History: *Received*: 6/5/2019; *Revised*:1/6/2019; *Accepted* 22/7/2019; *Published*: 1/6/2022.

Abstract

The research sought to measure the level of stability of the Palestinian economy and its impact on the level of fragility of Palestinian society. To achieve this, the researcher used the descriptive approach. Where 80 specialists from the government sector and academics from Palestinian universities and research centers were targeted to assess the level of economic stability and the level of fragility through a special questionnaire. A time series of statistical data from official institutions were also used. To compare the data of Palestine with some Arab countries, the database of the Fund for Peace institution was used. The research came out with the result that the level of fragility in Palestinian society is classified as a warning, and its level is between Jordan and Lebanon. The level of economic stability in Palestine is described as an alarming reality. The level of elasticity of the Palestinian per capita GDP value is weak, reflecting the reality of the weak stability of the Palestinian economy. As for the correlation between the level of Palestinian economic stability and its level of fragility, it was a strong direct correlation.

Key words:
Fragility, Economic Stability, Economic Elasticity.

ورقة بحثية

مستوى الاستقرار في الاقتصاد الفلسطيني و مستوى الهشاشة في المجتمع الفلسطيني

معن "أحمد فوزي" سلحب

باحث في مجال التنمية المستدامة /مدير دائرة الكتب الإحصائية السنوية – الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني–جامعة القدس–القدس–فلسطين

المؤلف المراسل: معن "أحمد فوزي" سلحب، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،

maen@pcbs.gov.ps, maen_1975@yahoo.com

DOI: https://doi.org/10.33899/tanra.2022.175542

تاريخ المقالة: *الاستلام:*٢٠١٩/٥/٦؛ *التعديل والتنقيح:*٢٠١٩/٦/١؛ *القبول:*٢٠١٩/٧/٢٢؛ *النشر:* ٢٠٢٢/٦/١.

المستخلص

سعى البحث إلى قياس مستوى استقرار الاقتصاد الفلسطيني وأثره على مستوى هشاشة المجتمع الفلسطيني. ومن أجل تحقيق ذلك استخدم الباحث المنهج الوصفي. حيث تم الاستعانة بـ ٨٠ مختص من القطاع الحكومي والأكاديميين من الجامعات الفلسطينية ومراكز الابحاث وذلك لتقييم مستوى الاستقرار الاقتصادي ومستوى الهشاشة من خلال إستبانه خاصة. كما تم الاستعانة بسلسلة زمنية لبيانات احصائية مصادرها مؤسسات رسمية. ولإغراض المقارنة بيانات فلسطين مع بعض الدول العربية تم الاستعانة بقاعدة بيانات مؤسسة صندوق السلام. وقد خرج البحث بنتيجة ان مستوى الهشاشة في المجتمع الفلسطيني يصنف على أن واقعه محذر، وقد وقع مستواه بين الأردن ولبنان. أما مستوى الاستقرار الاقتصادي في فلسطين فيوصف على أن واقعه منذر. ومستوى مرونة قيمة نصيب الفرد الفلسطيني من الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة تعكس واقع الاستقرار الضعيف للاقتصاد الفلسطيني. واما الارتباط بين مستوى الاستقرار الاقتصادي الفلسطيني ومستوى هشاشته فقد كان ارتباط طردي قوي.

الكلمات المفتاحيه

الهشاشة، الاستقرار الاقتصادي، مرونة الاقتصاد

مجلة

تنمية الرافدين

(TANRA): **مجلة علمية، فصلية، دولية، مفتوحة الوصول، محكمة.**

المجلد (٤١)، العدد (١٣٥))،
أيلول ٢٠٢٢

© جامعة الموصل |
كلية الإدارة والاقتصاد، *الموصل، العراق.*

تحتفظ (**TANRA**) بحقوق الطبع والنشر للمقالات المنشورة، والتي يتم إصدارها بموجب ترخيص (Creative Commons Attribution) لـ (CC-BY-4.0) الذي يتيح الاستخدام، والتوزيع، والاستنساخ غير المقيد وتوزيع للمقالة في أي وسيط نقل، بشرط اقتباس العمل الأصلي بشكل صحيح.

الاقتباس: سلحب، معن "أحمد فوزي" (٢٠٢٢). "مستوى الاستقرار في الاقتصاد الفلسطيني وأثره على مستوى الهشاشة في المجتمع الفلسطيني". ***تنمية الرافدين***، ٤١ (١٣٥)، ٣٥٤-٣٧٢،
https://doi.org/10.33899/tanra.2020.165650

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

المقدمة

تشكل هشاشة الدول (المجتمعات) التحدي الأكبر أمام تحقيقه تنمية ذات طابع مستدام، حيث يقع الاثر بشكل مباشر على استدامة التنمية، لذلك إن حدثت تنمية في أي مجتمع هش سيكون حكماً مصيرها عدم الاستدامة. أسباب هشاشة الدولة معقدة ولكن لا يمكن التنبؤ بها، حيث أن مفهوم الهشاشة مرتبط بالاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، ويجب الرجوع إلى المفاهيم الثلاثة للاستقرار للتنبؤ بأسبابها وإمكانية التقليل من أثرها.

منهجية البحث

تم اتباع المنهج الوصفي في اعداد البحث، وبالاعتماد على بيانات قام الباحث بجمعها من خلال استبيان تم تطويره بالاعتماد على نموذج FSI اضافة الى بيانات من مصادر رسمية.

١. مشكلة البحث

تلخيص المشكلة بالإجابة على الاسئلة التالية:

- ما هو مستوى هشاشة المجتمع الفلسطيني؟
- ما هو مستوى الاستقرار في الاقتصاد الفلسطيني؟
- ما هو أثر الاستقرار الاقتصادي على هشاشة المجتمعات؟

٢. أهمية البحث

تنبع أهمية هذه البحث من أهمية الدور الذي تلعبه حالة الاستقرار الاقتصادي في تحديد معالم التنمية المستدامة في فلسطين.

٣. أهداف البحث

أن الهدف من البحث هو قياس مستوى الاستقرار الاقتصادي وهشاشة المجتمع الفلسطيني، إضافة إلى التعرف على مقومات التنمية المستدامة المطلوب تحقيقها للحد من تلك الهشاشة

٤. مجتمع البحث

- وكلاء الوزارات ومحاضرين مختصين من الجامعات الفلسطينية، باحثين في المنظمات الأهلية ومراكز الأبحاث المتخصصة في مجال البحث.
- المنشآت الاقتصادي العاملة في الاراضي الفلسطينية.

الاسناد الزمني لبيانات البحث

- البيانات الخاصة بمستوى الاستقرار الاقتصادي ومستوى الهشاشة في فلسطين تمثل الأعوام ٢٠٠٧-٢٠١٧.
- بيانات مستوى الاستقرار الاقتصادي ومستوى الهشاشة لبعض الدول تمثل الاعوام ٢٠١٧.

أولاً: هشاشة الدول والمجتمعات

عندما اجتهدت المؤسسات الدولية في تعريف التنمية المستدامة، قالوا إنها "ضرورة إنجاز الحق في التنمية" (Douglas, 2000, P17). والضرورة بالحق يتناسب مع القوة وليس مع الهشاشة حتى تستطيع الدول الحفاظ على حقها في تحقيق التنمية والتخلص من ضعفها بالقيام بالوظائف الأساسية. والتصدي للصدمات الداخلية والخارجية مثل الأزمات الاقتصادية أو الكوارث الطبيعية، أي أن تكون قادرة على تفادي الأزمات الاقتصادية والمالية، والتقلبات الكبيرة في النشاط الاقتصادي، والتضخم المرتفع، والتقلب المفرط في النقد الأجنبي والأسواق المالية (IMF, 2018). وهنا تكون مرونة النظام احد الحلول المقترحة، أي قدرة النظام على استيعاب الاضطرابات والخضوع لتغييرات مع الاستمرار في الاحتفاظ بنفس الوظيفة والبنية والهوية والنتائج (European Communities, 2009, P72).

وقد عالج تشومسكي بكتابه "الدول الفاشلة –إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية" الجدلية الخاصة بتعريف الفشل وهو مرادف الهشاشة، حيث أكد أن التعريف يخدم سياسات دول (استعمارية) تسعى إلى التدخل في شؤون دول أخرى. حيث أكد أنه في كثير من الأحيان تفشل الدول ليس لأسباب داخلية أنما لأسباب خارجية، حيث تقوم جهات خارجية بتغذية الصراعات الداخلية الإثنية أو الطائفية أو المذهبية أو غيرها، كما هو حاصل في الوقت الحاضر في منطقتنا العربية. وبهذا، يتم إضعاف أنظمة الحكم في هذه الدول لسلب إرادتها السيادية، ليسهل التدخل في شؤونها وفرض الشروط عليها عبر الإكراه، وبالتالي إعلانها دولا فاشلة، وهنا تكمن الاستنسابية الكبرى في تصنيف الدول الفاشلة، إذ تختلف في كل حالة نقطة خرق أو أكثر، يتم النفاذ منها لوصف الدولة بالفشل، وهنا أيضا تبرز الأهداف غير البريئة وتتوضح (Chomsky, N. 2007, 137).

ثانياً : قياس هشاشة الدول

لا يوجد غنى عن توفير مقاييس تمتاز بالدقة والجودة المرتفعة وموثوقة تساعد لتحسين جودة البحث العلمي في موضوع هشاشة الدولة، ولإعادة التفكير في الاستراتيجيات التي تفضي لتحسين أداء الدولة وبالتالي الحد من هشاشتها (Mata, J. Ziaja, S. 2009).

١. مقاييس الهشاشة

قدم الدليل المستخدم لقياس مستوى الهشاشة (المعد من قبل معهد التنمية الألماني وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) (Mata, J. Ziaja, S. 2009) تحليلاً مفصلاً ومقارنات لاهم هذه المقاييس من حيث تقييم الأساس الذي بني عليه المقياس ومنهجية العمل عليه والاستخدامات الممكنة لها، حيث أشارت أن هناك ١١ مقياس تغطي ابعاد التنمية، وهي حسب الجدول (١).

جدول ١: الأبعاد التي تغطيها مقاييس الهشاشة

المقياس	أمني	سياسي	اقتصادي	اجتماعي	بيئي
برتلسمان للتحول –مؤشر ضعف الدولة (BTI-SW)	x	x			
مؤشرات الدول لمقياس هشاشة السياسة الخارجية (CIFP)	x	x	x	x	x
التقييم السياساتي والمؤسساتي للدول (CPIA)		x	x	x	

المقياس	أمني	سياسي	اقتصادي	اجتماعي	بيئي
الدول الهشة/ الدول الفاشلة (FSI)	x	x	x	x	
السلام العالمي (GPI)	x				
جامعة هارفارد كينيدي للحكم الإفريقي (IAG)	x	x	x	x	
الدول الضعيفة في العالم النامي (ISW)	x	x	x	x	
دليل السلام والاستقرار الصراعات (PCIL)	x	x	x	x	
عدم الاستقرار السياسي (PII)		x	x	x	
هشاشة الدولة (SFI)	x	x	x	x	
الحكم في جميع أنحاء العالم: الاستقرار السياسي وغياب العنف (WGI-PV)	x				

Source: Mata, J. Ziaja, S. 2009: Users' Guide on Measuring Fragility, German Development Institute/ United Nations Development Programme. Bonn, Germany.

جدول ٢: معامل الارتباط (R) بين نتائج مقاييس الهشاشة

المقياس	BTI-SW	CIFP	CPIA	FSI	GPI	IAG	ISW	PCIL	PII	SFI	WGI-PV
BTI-SW	١,٠٠										
CIFP	0.81	١,٠٠									
CPIA	0.61	0.56	١,٠٠								
FSI	0.82	0.93	0.59	١,٠٠							
GPI	0.79	0.78	0.66	0.82	١,٠٠						
IAG	0.84	0.89	0.62	0.84	0.83	١,٠٠					
ISW	0.82	0.92	0.69	0.85	0.75	0.94	١,٠٠				
PCIL	0.58	0.63	0.10	0.65	0.57	0.22	0.57	١,٠٠			
PII	0.64	0.72	0.48	0.74	0.70	0.69	0.52	0.49	١,٠٠		
SFI	0.81	0.82	0.57	0.86	0.76	0.81	0.89	0.66	0.66	١,٠٠	
WGI-PV	0.82	0.79	0.43	0.80	0.89	0.85	0.72	0.52	0.72	0.78	١,٠٠

Source: Mata, J. Ziaja, S. 2009: Users' Guide on Measuring Fragility, German Development Institute/ United Nations Development Programme. Bonn, Germany.

وبالنظر الى الجدول رقم (٢) نجد ان مقياس الدول الهشـــة FSI أكثر المقاييس ارتباطاً مع باقي المقاييس. وهذا ما شجع الاستعانة في هذا المقياس لتطوير اداة البحث.

٢. مقياس الدول الهشة (FSI)

يستند مقياس الدول الهشة إلى إطار كاست لتقييم النزاعات (CAST) الذي تم تطويره في العام ١٩٩٠، حيث تم تطويره لتقييم مدى تعرض الدول للانهيار. وقد تم تصـميم إطار كاسـت لتقدير مدى التأثر في حالات ما قبل النزاع والنزاع النشط وحالات ما بعد الصـراع. ويسـتخدم المقياس اثنا عشر مؤشرا لقياس حالة هشاشـة الدولة. وفيما يلي قائمة بالمؤشـرات المسـتخدمة في إطار كاسـت وكذلك المسـتخدمة في مقياس الدول الهشـة (FSI).

نموذج مقياس الدول الهشة (FSI)

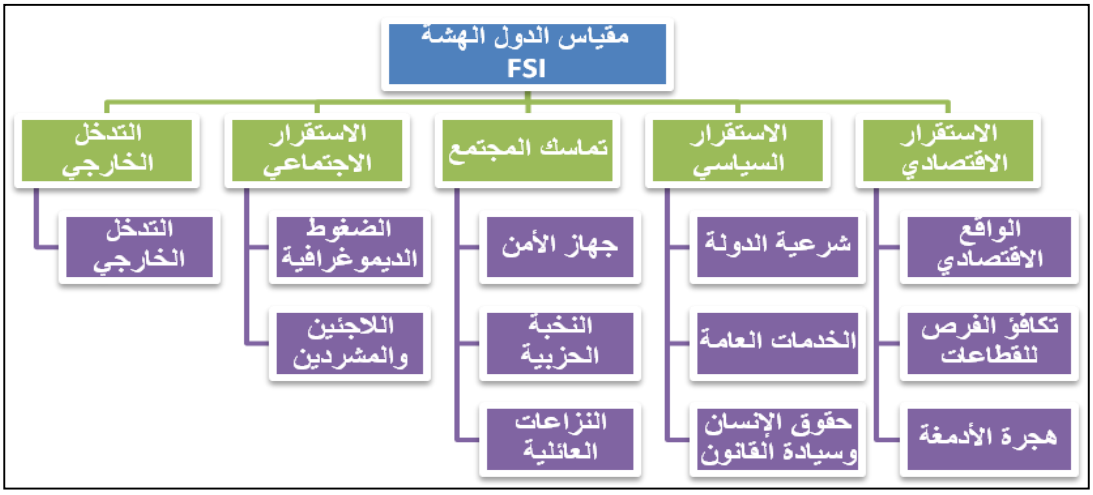

Source: The Fund for Peace, 2017: Fragile States Index and CAST Framework Methodology. The Fund for Peace (FFP). USA,Washington, D.C.

ثالثاً : التحليل العملي

١. مستوى الهشاشة في المجتمع الفلسطيني:

بلغ مستوى هشاشة المجتمع الفلسطيني ٨٧,٦، ويصف هذا المستوى بناء على مقياس FSI للهشاشة على انه محذر، وقد وقعت فلسطين عند محاكاة مقياس FSI للهشاشة للدول العربية بين الأردن ولبنان .

جدول ٣: مستوى الهشاشة حسب مقياس FSI لدول مختارة، ٢٠١٧

الدولة	مستوى الهشاشة	الدولة	مستوى الهشاشة	الدولة	مستوى الهشاشة
اليمن	111.1	مصر	89.8	الأردن	78.7
سوريا	110.6	لبنان	88.2		
العراق	105.4	فلسطين	87.6		

المصدر: بيانات الدول العربية مصدرها قاعدة بيانات صندوق السلام (https://fragilestatesindex.org/excel/) ما عدا بيانات فلسطين تم حسابها من قبل الباحث وتغطي الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٧.

وعند دراسة السبب في هشاشة المجتمع الفلسطيني بناءا على نموذج **FSI** نجد أن انخفاض مستوى الاستقرار بسبب التدخل الخارجي والاستقرار الاقتصادي الأثر في ارتفاع مستوى الهشاشة، علماً بان باقي المحاور مستوى الاستقرار بها مرتفع نسبياً.

جدول ٤: مستوى الاستقرار حسب المحاور الرئيسية لمقياس هشاشة الدول FSI في فلسطين، ٢٠٠٧-٢٠١٧

التماسك في المجتمع	الاستقرار الاقتصادي	الاستقرار السياسي	الاستقرار الاجتماعي	التدخل الخارجي
6.3	8.2	6.8	7.8	8.4

مدى الاستقرار: ٠,٠ أكثر استقراراً – ١٠,٠ أقل استقراراً

المصدر: تم حسابها من قبل الباحث

٢. الاستقرار الاقتصادي

اتجه صـندوق النقد الدولي للقول إن تعزيز الاسـتقرار الاقتصـادي يكون بتفادي الأزمات الاقتصـادية والمالية، والتقلبات الكبيرة في النشـاط الاقتصـادي والتضـخم المرتفع والتقلب المفرط في النقد الأجنبي والأسـواق المالية. وقد يؤدي عدم الاستقرار إلى زيادة عدم اليقين، وتثبيط الاستثمار، وعرقلة النمو الاقتصـادي، والتأثير على مستويات المعيشة. ولا مفر من أن ينطوي اقتصـاد السوق الديناميكي على درجة من التقلب، وكذلك على تغير هيكلي تدريجي. أما التحدي الذي يواجه صناع السياسات فهو الحد من عدم الاستقرار في بلدانهم والبلدان الخارجية دون تقليص قدرة الاقتصـاد على تحسين مستويات المعيشة من خلال زيادة الإنتاجية وتوظيف العمالة والنمو القابل للاستمرار.

هذا ما اكد من قبل الأمم المتحدة حين وصـفت حالة الاسـتقرار الاقتصـادي بانها الحالة التي يكون فيها الاقتصـاد المحلي قادراً على امتصـاص أثر الصـدمات التي يتعرض لها من خلال التصـدي لمواطن الضـعف ومن ثم ضمان تعافي الاقتصـاد منها بسرعة (Abdel Moneim, 2012). وهذا التعريف يتناسب مع تعريف مرونة النظام وهو قدرة النظام على استيعاب الاضـطرابات والخضـوع لتغييرات مع الاستمرار في الاحتفاظ بنفس الوظيفة والبنية والهوية والنتائج (European Communities, 2009).

٢-١ مستوى الاستقرار الاقتصادي من واقع مقياس (FSI)

بلغ مسـتوى الاسـتقرار الاقتصـادي في فلسـطين وخلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٧ وحسـب مقياس FSI 8.2 وتصنف حالة الاقتصاد الفلسطيني مقارنة مع الدول المحيطة هي الاسوء.

جدول ٥: مستوى الاستقرار الاقتصادي حسب مقياس FSI لدول مختارة، ٢٠١٧

الدولة	الاستقرار الاقتصادي	الدولة	الاستقرار الاقتصادي	الدولة	الاستقرار الاقتصادي
اليمن	8.3	العراق	7.2	الأردن	5.3
فلسطين	8.2	مصر	6.3		
سوريا	8.1	لبنان	5.7		

المصـدر: بيانات الدول العربية مصـدرها قاعدة بيانات صـندوق السـلام (https://fragilestatesindex.org/excel/) ما عدا بيانات فلسطين تم حسابها من قبل الباحث وتغطي الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٧.

يتم قياس مسـتوى الاسـتقرار الاقتصـادي حسـب FSI من خلال قياس ثلاث مسـتويات، المسـتوى الأول يتعلق باسـتقرار الواقع الاقتصـادي حيث بلغ مسـتوى الاسـتقرار بهذا المحور ٨,٨ وقد كان له الأثر بانخفاض الاسـتقرار الاقتصـادي في فلسـطين، أما المسـتوى الثاني فهو تكافؤ الفرص للقطاعات الاقتصـادية حيث بلغ مستوى الاستقرار به ٧,٨، وأما مستوى هجرة الأدمغة وهو المستوى الثالث فقد بلغ ٧,٩.

جدول ٦: مستوى الاستقرار في المستويات الرئيسية للاستقرار الاقتصادي حسب FSI في فلسطين، ٢٠٠٧-٢٠١٧

المستويات الرئيسية للاستقرار الاقتصادي	مقياس الاستقرار
مستوى الواقع الاقتصادي	8.8
مستوى تكافؤ الفرص للقطاعات الاقتصادية	7.8
مستوى هجرة الأدمغة	7.9

مدى الاستقرار: ٠,٠ أكثر استقراراً – ١٠,٠ أقل استقراراً

المصدر: تم حسابها من قبل الباحث

٢-٢ مستوى استقرار الواقع الاقتصادي

يرتبط قياس مستوى استقرار الواقع الاقتصادي إلى قياس مجموعة من المستويات. وبالنظر إلى الشكل أدناه نجد أن جميع هذه المستويات كان واقع الاستقرار منخفض بشكل كبير جداً حيث كان مداه ما بين (٨,٣-٩,٤).

كان المستوى الأسوء الخاص بمستوى جذب للاستثمار الأجنبي (٩,٤) وما هو إلا انعكاس عن الواقع الاقتصادي الغير مستقر.

جدول ٧: مستوى الاستقرار في مستويات الواقع الاقتصادي حسب FSI في فلسطين، ٢٠٠٧-٢٠١٧

مستويات الواقع الاقتصادي	مقياس الاستقرار
مستوى أسعار فائدة قروض البنوك ومؤسسات الإقراض	٨,٣
مستوى أسعار السلع مع مستويات المعيشة لدى الأسر	٩,١
مستوى كفاءة استخدام الموارد المتاحة	٩,٠
مستوى ثقة المستهلك الفلسطيني في الاقتصاد الفلسطيني	٨,٥
مستوى ثقة الخبراء الاقتصاديين في الاقتصاد الفلسطيني	٨,٣
مستوى جذب للاستثمار الأجنبي	٩,٤
مستوى جذب لريادة الأعمال الداخلية	٨,٣
مستوى تشجيع المنافسة ومنع الاحتكار	٨,٨
مستوى تكاليف السلع والخدمات الأساسية (صحة، تعليم، كهرباء، مياه، وقود)	٩,١

مدى الاستقرار: ٠,٠ أكثر استقراراً – ١٠,٠ أقل استقراراً

المصدر: تم حسابها من قبل الباحث

٢-٣ مستوى تكافؤ الفرص للقطاعات الاقتصادية

كان مستوى الاستقرار في مستويات تكافؤ الفرص للقطاعات الاقتصادية أفضل حالاً من الواقع الاقتصادي حيث بلغ مدلها ما بين (٦,٩-٨,٥). وكان المستوى الأسوء الخاص بمستوى تكافؤ الفرص في التوظيف والتدريب الوظيفي في مختلف القطاعات (٨,٥)، وهذا انعكس على مستوى تكافؤ الفرص.

جدول ٨: مستوى الاستقرار في مستويات تكافؤ الفرص للقطاعات الاقتصادية حسب FSI في فلسطين، ٢٠٠٧-٢٠١٧

مستويات تكافؤ الفرص للقطاعات الاقتصادية	مقياس الاستقرار
مستوى تكافؤ الفرص بين القطاعات الاقتصادية	٨,٣
مستوى تكافؤ الحقوق للقطاعات الاقتصادية المختلفة القوانين	٧,٥
مستوى تكافؤ ممارسات التوظيف في القطاعات الاقتصادية المختلفة	٨,٥
مستوى تكافؤ جودة التعليم في جميع التجمعات الفلسطينية	٦,٩
مستوى تكافؤ جودة الصحة في جميع التجمعات الفلسطينية	٧,٧
مستوى تكافؤ جميع فئات المجتمع حول الاطلاع على فرص التدريب الوظيفي المتاحة ولها المشاركة بشكل متكافئ	٨,٥
مستوى تكافؤ قدرة المواطنين على الحصول على القروض من الجهاز المصرفي	٧,٤
مستوى التكافؤ بالمعرفة والتنافس عن الوظائف كل حسب تخصصه	٧,٧

مدى الاستقرار: ٠,٠ أكثر استقراراً – ١٠,٠ أقل استقراراً

المصدر: تم حسابها من قبل الباحث

٢-٤ مستوى هجرة الأدمغة

كانت مدى الاستقرار في مستويات هجرة الأدمغة ومعززاتها في فلسطين منخفضة بشكل مرتفع جدا (٦,٦-٩,٢). وكان من أكبر معززات هجرة الأدمغة في فلسطين البطالة وقلة العائد المالي لمختلف الكفاءات العلمية والفنية، وقلة حجم الإنفاق على البحث العلمي حيث بلغ مدى استقرارها (9.2).

جدول ٩: مستوى الاستقرار في مستويات مستوى هجرة الأدمغة حسب FSI في فلسطين، ٢٠٠٧-٢٠١٧

مستويات تكافؤ الفرص للقطاعات الاقتصادية	مقياس الاستقرار
مستوى حجم هجرة المهنيين/الفنيين الفلسطينيين خارج فلسطين	٧,٣
مستوى حجم هجرة النخب الفكرية الفلسطينية خارج فلسطين	٧,٦
مستوى الفساد السياسي وغياب الديمقراطية وانتهاكات حقوق الإنسان وأثرة على هجرة الأدمغة في فلسطين	٧,٦
مستوى البطالة وقلة العائد المالي لمختلف الكفاءات العلمية والفنية، وقلة حجم الإنفاق على البحث العلمي وأثرة على هجرة الأدمغة في فلسطين	٩,٢
مستوى تكافؤ الفرص بين خريجي الجامعات الوطنية والأجنبية على هجرة الأدمغة في فلسطين	٦,٦
مستوى قيام الحكومات في خلق مناخ مناسب للكفاءات وإبداعهم، والاستفادة من الخبرات والمهارات في غياب التخطيط العلمي السليم وأثرة على هجرة الأدمغة في فلسطين	٩,٠

مدى الاستقرار: ٠,٠ أكثر استقراراً – ١٠,٠ أقل استقراراً

المصدر: تم حسابها من قبل الباحث

رابعاً: مستوى الاستقرار الاقتصادي من واقع البيانات الاحصائية

١. مؤشر النمو في الناتج المحلي الاجمالي

إن أداء الاقتصـــاد الفلســـطيني خلال فترة معينة ما هو إلا مرادف للنمو في الناتج المحلي الإجمالي في خلال تلك الفترة، حيث بلغ قيمة الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٧ بالمليون دولار أمريكي ١٣,٦٨٦,٤. حيث بلغ النمو في الناتج المحلي الإجمالي ٣,١%، مقارنة ٦,٦% في العام ٢٠٠٧.

جدول ١٠: النمو في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين، ٢٠٠٧-٢٠١٧ بالأسعار الثابتة

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
3.1	4.7	3.4	-0.2	2.2	6.3	12.4	8.1	8.7	6.1	6.6

سنة الأساس ٢٠١٥

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٨: أداء الاقتصاد الفلسطيني، ٢٠١٧، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. رام الله – فلسطين.

لكن الاتجاه العام للنمو خلال العقد الماضـــي كان متذبذب. فقد حدثت طفرة في العام ٢٠١١ كرد فعل على الانهيار الناتج عن العدوان على قطاع غزة في العام ٢٠٠٩. حيث بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي في فلســطين ١٢,٤% وفي قطاع غزة حوالي ١٧,٧% وقد ســاهمت المنح المقدمة خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٢) والتي قدرة بحوالي ١١,٤ مليار دولار بإحداث هذه الطفرة وذلك بناءً على بيانات البنك الدولي حيث أنها مثلت ٣٧,٤% من إجمالي المنح المقدمة منذ العام ١٩٩٣ حتى العام ٢٠١٧.

جدول ١١: قيمة المنح بالمليار دولار، باستثناء التعاون الفني في فلسطين، ٢٠٠٧-٢٠١٧

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
٠,٥٦	٢,٢٦	١,٧٤	٢,٣٥	٢,٤٦	١,٨٦	٢,٢٥	٢,٣٤	٢,٦٥	٢,٣٤	١,٦٣

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي (https://data.albankaldawli.org)

وفي العام ٢٠١٤ انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى أن أصبح سالباً ٠,٢%، ويمكن تفسير هذا التراجع في النمو إلى مجموعة من العوامل، أهمها أثر العدوان الإسرائيلي في العام ٢٠١٤ على القطاع إضافة إلى استمرار القيود المفروضة على حركة البضائع ومستلزمات الإنتاج وخاصة في قطاع غزة. فقد انخفضت مســاهمة قطاع غزة في الناتج المحلي الإجمالي لتصــل إلى ٢٤,٧% عام ٢٠١٧، وهي أقل بكثير مما كانت عليه عام ٢٠٠٥، حيث بلغت ٣٩,٤ .%

المرونة في النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٧:

وعند قياس مرونة النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام ٢٠٠٧-٢٠١٧ نجد أن قيمة معامل المرونة بلغت (-٥٧,٠%) وهي تدل على أن المرونة في قيمة النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام ٢٠٠٧-٢٠١٧ كانت متوسطة وذات توجه سلبي، وهي تعكس أداء الاقتصاد خلال هذه الفترة.

٢. مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

أما مستوى نصيب الفرد الفلسطيني من الناتج المحلي الإجمالي فقد كان هناك تذبذب في قيمة معدل التغير السنوي له خلال العقد الماضي بما يتناغم مع التذبذب في النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

عند دراسة مستوى نصيب الفرد الفلسطيني من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية بنسبة ٢,٤%، بينما انخفض في قطاع غزة بنسبة ٢,٩% عام ٢٠١٧. وبالتالي زادت الفجوة بين نصيب الفرد في الضفة الغربية وقطاع غزة. وليس لهذه الفجوة تبعيات اقتصادية فقط، إنما يترتب عليه تبعيات اجتماعية وسياسية.

جدول ١٢: معدل التغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين، ٢٠٠٧-٢٠١٧

السنة	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
٢٠٠٧-٢٠٠٨	3.1	8.8	-11.4
٢٠٠٨-٢٠٠٩	6.0	7.1	3.7
٢٠٠٩-٢٠١٠	5.4	4.8	7.9
٢٠١٠-٢٠١١	9.6	8.4	14.1
٢٠١١-٢٠١٢	3.7	3.9	3.9
٢٠١٢-٢٠١٣	-0.2	-1.0	2.6
٢٠١٣-٢٠١٤	-2.5	3.2	-17.4
٢٠١٤-٢٠١٥	1.1	0.7	3.2
٢٠١٥-٢٠١٦	2.4	1.6	5.5
٢٠١٦-٢٠١٧	0.9	2.4	-2.9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٨: أداء الاقتصاد الفلسطيني، ٢٠١٧، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. رام الله – فلسطين.

المرونة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٧:

وعند قياس المرونة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٧ في فلسطين نجد أن قيمة معامل المرونة بلغت (-٥٦,٣%) وأما في الضفة الغربية فنجد قيمتها (-٧٦,٤%)، وفي قطاع غزة (-٦,٠%) وهي تدل على أن المرونة في قيمة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام ٢٠٠٧-٢٠١٧ كانت متوسطة وذات توجه سلبي في فلسطين، في المقابل كانت قوية وذات اتجاه سلبي في

الضفة الغربية، وكانت ضعيفة في قطاع غزة وذات اتجاه سلبي. وهي تعكس أداء الاقتصاد خلال هذه الفترة في الضفة الغربية وقطاع غزة وأثرها على واقع الاستقرار في الاقتصاد الفلسطيني.

٣. مؤشر مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي

احتلت أنشطة الخدمات والفروع الأخرى المرتبة الأولى وتشكل نصف حصة مساهمة الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي. في المقابل احتلت أنشطة النقل والتخزين المرتبة الأخيرة حيث بلغت متوسط حصة مساهمة الأنشطة خلال نفس الفترة ١,٦%. حيث انعكس التفاوت في معدلات النمو على مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٧، حيث انخفضت مساهمة أنشطة الخدمات والفروع الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي (-٥,٥%) في العام ٢٠١٧ مقارنة مع العام ٢٠٠٧، والصناعة (-٧,٢%)، والمعلومات والاتصالات (-٣,٦%)، والزراعة (-٥٤,٧%)، والأنشطة المالية وأنشطة التأمين (-٢١,٦%)، بينما ارتفعت مساهمة أنشطة تجارة الجملة والتجزئة (+٤٥,٢%) والإنشاءات (+٣٤,٥%) (تشكل أنشطة الإنشاءات المكون الأساسي في التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي الذي يدخل ضمن احتساب الناتج المحلي الإجمالي، وهي تمثل بالتالي بعداً أساسيا في دراسة بنية وتطور الاقتصاد الفلسطيني) والنقل والتخزين (+1.0%).

جدول ١٣: مساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين، ٢٠٠٧-٢٠١٧

النشاط الاقتصادي	السنة										معدل النمو في القيمة المضافة
	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الخدمات والفروع الأخرى	51.9	54.5	51.0	46.4	43.8	44.6	44.9	48.5	49.4	49.6	49.0	4.3
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات النارية	13.2	10.1	10.2	16.2	18.6	18.6	18.1	18.5	19.1	18.1	19.1	13.3
التعدين، الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء	14.0	16.6	15.8	15.1	13.6	14.5	15.0	14.3	13.1	13.1	13.0	5.5
الإنشاءات	4.8	3.0	5.4	6.9	8.4	7.7	8.0	5.8	5.8	6.3	6.5	12.6
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	4.9	4.8	4.2	2.9	2.7	3.0	3.0	3.2	3.3	3.7	3.9	4.9
المعلومات والاتصالات	3.9	4.0	4.8	4.7	4.6	4.6	4.3	4.2	4.1	4.1	3.7	6.0
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	6.3	6.7	6.3	5.6	6.1	4.8	4.3	4.0	3.6	3.1	2.8	0.4
النقل والتخزين	1.9	1.3	1.8	1.5	1.3	1.3	1.5	1.5	1.7	2.0	2.0	6.0

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٨: أداء الاقتصاد الفلسطيني، ٢٠١٧، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. رام الله – فلسطين.

المرونة في مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٧:

وعند قياس المرونة في مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال ٢٠٠٧-٢٠١٧ في فلسطين، نجد أن قيمة معامل المرونة كانت ذات اتجاه سلبي في مساهمة أنشطة الخدمات والفروع الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي (-٣٠,٢%) وهي مرونة ضعيفة ذات اتجاه سلبي، والصناعة (-٦٩,٦%) وهي مرونة متوسطة وذات اتجاه سلبي، والمعلومات والاتصالات (-٣١,٣%) وهي مرونة متوسطة وذات اتجاه سلبي، والزراعة (-٩٦,٧%) وهي مرونة قوية وذات اتجاه سلبي، والأنشطة المالية وأنشطة التأمين (-٤٥,٤%) وهي مرونة ضعيفة ذات اتجاه سلبي. بينما كان الاتجاه إيجابي في مساهمة أنشطة تجارة الجملة والتجزئة (+٧٩,٥%) وهي مرونة قوية وذات اتجاه إيجابي، والإنشاءات (+٣٩,١%) وهي مرونة ضعيفة وذات اتجاه إيجابي، والنقل والتخزين (+٢٨,١%) وهي مرونة ضعيفة وذات اتجاه إيجابي.

٤. مؤشر معدلات البطالة

يعتبر عنصر العمل أهم عوامل الإنتاج في الاقتصاد الفلسطيني، خصوصاً في ظل محدودية الموارد الطبيعية والسيطرة الإسرائيلية على الأراضي والمياه والقيود على حركة الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال. وقد ارتفعت نسبة البطالة في فلسطين إلى ٢٧,٧% في العام ٢٠١٧ مقارنة مع ٢١,٧% في العام ٢٠٠٧.

جدول ١٤: نسبة البطالة ومعدل التغير السنوي في نسبة البطالة في فلسطين، ٢٠٠٧-٢٠١٧

السنة	البطالة	معدل التغير في قيمة البطالة
2007	21.7	-8.4
2008	26.6	22.6
2009	24.6	-7.5
2010	23.8	-3.3
2011	20.9	-12.2
2012	22.9	9.6
2013	23.3	1.7
2014	27.0	15.9
2015	26.0	-3.7
2016	27.1	4.2
2017	27.7	2.2

المصدر: بيانات البطالة مصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٨، اما معدل التغير تم حسابه من قبل الباحث

المرونة في معدل البطالة في فلسطين خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٧

وعند قياس المرونة في قيمة معدل البطالة في فلسطين خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٧، نجد أن قيمة معامل المرونة قد بلغ (+٥٨,٠%) وهي مرونة متوسطة ذات اتجاه إيجابي.

٥. مؤشر التضخم

يستخدم التضخم للإشارة إلى الحالة الاقتصادية في أي دولة، والتي تتأثر أداءها بارتفاع أسعار السلع والخدمات، مع حدوث انخفاض في القدرة الشرائية المرتبطة بسعر صرف العملة، والتي تؤثر في جميع قطاعات الاقتصاد. وقد تفاوت التغير في أسعار المستهلك (التضخم) على مستوى فلسطين خلال العام ٢٠١٧ مقارنة بالأعوام الذي سبقه ٢٠٠٧-٢٠١٥، باستثناء العام ٢٠١٦.

جدول ١٥: التضخم في فلسطين، ٢٠٠٧-٢٠١٧

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
0.2%	-0.2%	1.4%	1.7%	1.7%	2.8%	2.9%	3.7%	2.8%	9.9%	1.9%

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٨: أداء الاقتصاد الفلسطيني، ٢٠١٧، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. رام الله – فلسطين.

وقد كان أثر الحصار المفروض على قطاع غزة السبب الرئيسي للتذبذب في التضخم في الأسعار ليس فقط في قطاع غزة وعلى مستوى الوطن.

المرونة في التضخم في فلسطين خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٧

وعند قياس المرونة في قيمة التضخم في فلسطين خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٧، نجد أن قيمة معامل المرونة قد بلغ (-٦٥,١%) وهي مرونة متوسطة ذات اتجاه سلبي.

٦. مؤشر الميزان التجاري

كما هو الحال مع باقي المؤشرات الاقتصادية كان هناك تذبذب في قيمة العجز في الميزان التجاري خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٧، لتصل إلى ٥,٣٧٤,٢ مليون دولار أمريكي في العام ٢٠١٧. وكما يتضح من الشكل أدناه أن العام ٢٠١١ انخفضت قيمة العجز لأقل نسبة خلال الأعوام ٢٠٠٧-٢٠١٧، وذلك لارتفاع نسبة الصادرات إلى ٣١,٦% في نفس العام، فقد تفاقمت قيمة العجز في الميزان التجاري بشكل ملحوظ خلال ٢٠١٢ بسبب ارتفاع نسبة الواردات لأعلى قيمة مقارنة مع السنة السابقة لها وهي الأعلى خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٧) حيث وصلت إلى ١٠,١%.

جدول ١٦: معدل التغير السنوي في الميزان التجاري للسلع والخدمات في فلسطين، ٢٠٠٧-٢٠١٧

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
2.4	0.9	3.2	6.4	6.8	12.9	0.7	2.3	6.8	9.4	9.0

المصدر: تم حسابه من قبل الباحث

المرونة في معدل التغير السنوي في الميزان التجاري للسلع والخدمات في فلسطين، ٢٠٠٧-٢٠١٧

وعند قياس المرونة في قيمة التضـــخم في فلســطين خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٧، نجد أن قيمة معامل المرونة قد بلغ (-٤٨,٥%) وهي مرونة منخفضة ذات اتجاه سلبي.

خامسا: أثر مستوى الاستقرار الاقتصادي على مستوى هشاشة المجتمعات والدول

١. الارتباط بين مستوى الاستقرار ومستوى الهشاشة

بلغ معامل ارتباط بين مستوى الاستقرار في جميع دول العالم وبين الهشاشة ٩٢,٣%. وعلى المستوى الفلســطيني كان الارتباط أقل مما هو في باقي دول العالم حيث بلغ ٧٠,٤%، والســبب في ذلك لوجود عامل كان ارتباطه أكبر وهو الاستقرار السياسي حيث بلغ ٩١,٩%. وهذا لا يتعني أن أثر الاستقرار الاقتصادي على هشاشة المجتمع الفلسطيني ضعيف ولكنة قوي، وكافي للتأثير على مستواه.

شكل ١: مستوى الاستقرار الاقتصادي ومستوى هشاشة الدول FSI لجميع الدول، ٢٠٠٦-٢٠١٨

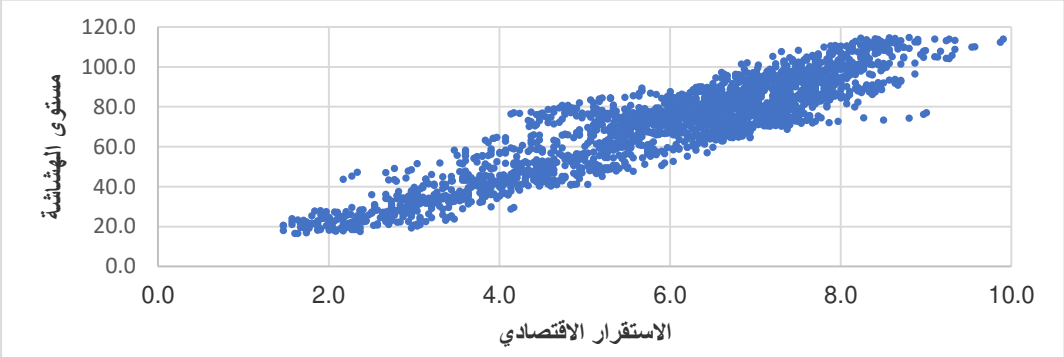

المصدر: تم حسابه من قبل الباحث

شكل ٢: مستوى الاستقرار الاقتصادي ومستوى هشاشة الدول FSI في فلسطين، ٢٠٠٧-٢٠١٧

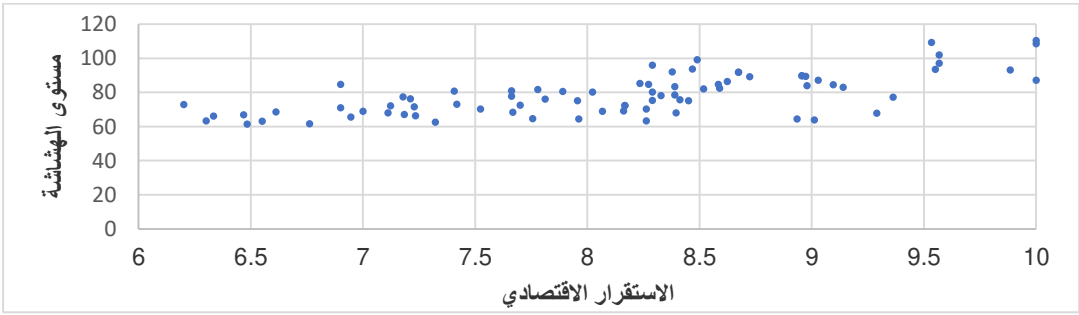

المصدر: تم حسابه من قبل الباحث

٢. مقومات التنمية الاقتصادية المطلوب تحقيقها للحد من هشاشة المجتمع الفلسطيني

تحدثنا في البنود السابقة عن أثر الاستقرار الاقتصادي على مستوى هشاشة المجتمع الفلسطيني، ولكن هذا الحديث لا يكفي ولكن يجب الحديث عن حلول لحالة عدم الاستقرار في الاقتصاد الفلسطيني، والتي قد تساعد على إحداث تغيير للحد من مستوى الهشاشة. ولترتيب المقومات التي ستساعد على الحد من مستوى حالة عدم الاستقرار في الاقتصاد الفلسطيني، فقد تم ترتيب الاولويات حسب نتائج البحث حسب الجدول (١٦).

جدول ١٧: متوسط الرتب لمقومات التنمية الاقتصادية المطلوب تحقيقها للحد من هشاشة المجتمع الفلسطيني

التنمية الاقتصادية المطلوب تحقيقها للحد من هشاشة	متوسط الرتب	الرتب
إعادة هيكلة النظام الاقتصادي الفلسطيني	٤,٥	١
الحد من أثر الفساد (في القطاع الحكومي والقطاع الخاص) على الاقتصاد	٥,٤	٢
إعادة هيكلة قطاع التعليم بما يتناسب مع السوق الفلسطيني	٥,٦	٣
رفع كفاءة الصناعات الوطنية وتعزيز نظرية إحلال المنتج الفلسطيني على حساب المنتج المستورد	٦,٢	٤
رفع نصيب قطاع البحث العلمي في الجامعات من موازنة الحكومة	٦,٢	٥
الحد من التجاوزات والانتهاكات بحق الاقتصاد الفلسطيني	٦,٢	٦
سن التشريعات التي تلبي حاجات التّنمية الاقتصادية	٦,٥	٧
توفير شبكات حماية للمزارع ودعم مستلزمات الإنتاج في القطاع الزراعي	٦,٩	٨
تطوير دور القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الفلسطيني	٧,٢	٩
تعزيز قدرة الحكومة لاستغلال مواردها الطبيعية التي يحاصرها أو يصادرها الاحتلال	٧,٧	١٠
تفعيل دور الحكومة في وضع السياسات الاقتصادية والبرامج التنموية	٧,٨	١١
الحد من تدخلات الحكومة في منظومة الاقتصاد الفلسطيني	٨,٦	١٢
تعزيز دورة صناعة السياحة الدينية	٩,٠	١٣
تعزيز دور السوق الفلسطيني في تحديد معالم الاقتصاد الفلسطيني	٩,١	١٤

المصدر: تم حسابه من قبل الباحث

بالنظر إلى الجدول أعلاه يلاحظ أن المحور الخاص بإعادة هيكلة النظام الاقتصادي الفلسطيني حصلت المرتبة الأولى من حيث الأهمية، واحتلت المرتبة الثانية الحد من أثر الفساد (في القطاع الحكومي والقطاع الخاص) على الاقتصاد بمتوسط، والمرتبة الثالثة إعادة هيكلة قطاع التعليم بما يتناسب مع السوق الفلسطيني. أما موضوع تعزيز دور السوق الفلسطيني في تحديد معالم الاقتصاد الفلسطيني فقد احتل الترتيب الأخير من بين مقومات التنمية الاقتصادية المطلوب تحقيقها للحد من هشاشة المجتمع الفلسطيني حيث بلغت قيمة متوسط الرتب لها.

النتائج

١ . مستوى الهشاشة والاستقرار

- بينت النتائج أن مستوى هشاشة المجتمع الفلسطيني قد وصلت إلى مستوى المحذر، وهذه النتيجة تتوافق واقع الدول العربية المحيطة في فلسطين في تقرير الدول الهشة ٢٠١٨، حيث تقع فلسطين بين الأردن ولبنان.
- كان لمستوى الاستقرار الاقتصادي الأثر الكبير على ارتفاع مستوى الهشاشة في المجتمع الفلسطيني.
- عند فحص العلاقة الترابطية بين هشاشة المجتمع الفلسطيني مستوى الاستقرار الاقتصادي وقد كانت العلاقة قوية.
- كانت مستويات عدم الاستقرار لأغلبية المؤشرات الاقتصادية مرتفعة مما تسبب في ارتفاع مستوى الهشاشة.

٢ .مستوى الاستقرار الاقتصادي

- كان للواقع الاقتصادي أثر على مستوى الاستقرار الاقتصادي حيث أن مستوى حالة عدم الاستقرار كانت مرتفعة، حيث تأثر بواقع المناخ الاستثماري، والتضخم بالأسعار، وتكاليف السلع والخدمات الأساسية.
- أما مستوى تكافؤ الفرص للقطاعات الاقتصادية فقد كان اقل حدة علما بان مستوى حالة عدم الاستقرار له كانت مرتفعة، وقد تأثر بتكافؤ فرص التدريب الوظيفي، وممارسات التوظيف في القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- أما بالنسبة لمستوى الاستقرار في هجرة الأدمغة فقد كان أثره اعلى من أثر تكافؤ الفرص على الاستقرار الاقتصادي، وقد تأثرت هجرة الأدمغة بالبطالة وقلة العائد المالي لهم، إضافة إلى عدم قيام الحكومات في خلق مناخ مناسب لهم.
- كانت مرونة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة وهذا يعكس مرونة الاقتصاد الفلسطيني الضعيف.
- بينت النتائج أن مساهمة القطاع الزراعي والصناعي في الاقتصاد الفلسطيني تتناقص بشكل سنوي. في المقابل مساهمة قطاع الخدمات تتزايد بشكل سنوي.
- **أهم ثلاث إجراءات يجب القيام بها للحد من الهشاشة من خلال إحداث تنمية اقتصادية:**

١. إعادة هيكلة النظام الاقتصادي الفلسطيني.

٢. الحد من أثر الفساد (في القطاع الحكومي والقطاع الخاص) على الاقتصاد.

٣. إعادة هيكلة قطاع التعليم بما يتناسب مع السوق الفلسطيني.

الاستنتاجات والتوصيات

١. هيكلية النظام الاقتصادي الفلسطيني والذي تم ترسيخه من خلال الاعتماد على منظومة من المساعدات الإنمائية التي عززت من طرفها نظام السوق الحر أو السوق المفتوح والتي أثبتت فشلها في إدارة الاقتصاد الفلسطيني بما يتناسب مع الصدمات التي يتعرض لها المجتمع الفلسطيني إما من خلال الاحتلال الذي يسعى كل يوم لتدمير المنظومة الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني، أو من خلال منظومة الاقتصاد العالمي والقائمة على هيمنة الاقتصاديات الكبرى والتي يعزز تبعية المنظومات الصغيرة. وذلك أكده مستوى الاستقرار الاقتصادي خلال الأعوام ٢٠٠٧-٢٠١٧ والمطالبة بضرورة إعادة هيكلة الاقتصاد الفلسطيني كشرط لإحداث تنمية اقتصادية في فلسطين.

٢. بالنظر إلى مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين خلال الأعوام السابقة، نصف الاقتصاد بانه اقتصاد خدماتي وليس زراعي ولا صناعي، وهذا الاقتصاد قدرته على الاستدامة والمقاومة والتصدي للصدمات ضعيفة في حال الحديث عن منظومات اقتصادية عملاقة لا يمكن مواكبتها. وكان هذا واضح من أثر واقع المناخ الاستثماري والتضخم وتكافؤ الفرص والتي ترتب عليها مستوى منذر بشكل مرتفع للواقع الاقتصادي والذي انعكس على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ما يعكس ضعف الاقتصاد الفلسطيني. وبالتالي وجوب الحد من تدهور وضع القطاعين الصناعي والزراعي في فلسطين لما لهما دور في تعزيز الاستقرار والحد من الهشاشة.

Reference

Hamlawy, a. 2014: The Role of International Financial Institutions in Achieving Economic Stability, University of Mohamed Khider-Biskra, Algeria.

Amber, A. Mohamed A. 2014: The future of Iraq: a study of the relationship between the indicators of a failed state and the variables of state collapse. Forum Yearbook, The National Forum for Research in Thought and Culture, Volume 1, No. 19.

Chomsky, N. 2007: Failed States, Abuse of Force and Assault on Democracy, Arab Book House, Beirut, Lebanon.

Palestinian Central Bureau of Statistics, 2018: Performance of the Palestinian Economy, 2017, Palestinian Central Bureau of Statistics. Ramallah - Palestine.

Douglas, M.; 2000: Principles of Sustainable Development, translated by Bahaa Shaheen, International House for Cultural Investments, Arab Republic of Egypt.

Abdel Moneim, H. 2012: The performance of Arab economies over the past two decades. Arab Monetary Fund, United Arab Emirates.

European Commission, 2009: European Development Report 2009, Overcoming Fragility in Africa, Robert Schumann Center for Advanced Study, European University Institute, San Domenico di Fiesole, Italy.

The Fund for Peace, 2017: Fragile States Index and CAST Framework Methodology. The Fund for Peace (FFP). USA,Washington, D.C.

Mata, J. Ziaja, S. 2009: Users' Guide on Measuring Fragility, German Development Institute/ United Nations Development Programme. Bonn, Germany.

https://data.albankaldawli.org/ 10.06.2018

http://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2016/07/27/15/22/How-the-IMF-Promotes-Global-Economic-Stability 20.02.2017

http://nsdsguidelines.paris21.org/ar/node/291 01.02.2018

http://fundforpeace.org/fsi/excel/ 05.04.2018